



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد الثاني والعشرون

سبتمبر 2021

إعداد:

د. عبد الكريم أحمد قندوز

اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة": مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية

- تمحور السياسات الاقتصادية حول نهجين أساسيين يستهدفان دفع النمو الاقتصادي عبر تحفيز جانبي العرض والطلب الكلي.
- تعتمد اقتصاديات جانب العرض على تنشيط الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج وتقوم على ركائز تشمل السياسات الضريبية والتنظيمية والنقدية.
- أثبتت السياسات التي تبناها اقتصاديو جانب العرض نجاحها بشكل خاص خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين.
- يوفر "منحنى لافر" اتجاهاً استرشادياً للتحقق من العبء الضريبي وتأثيره على أهداف السياسة الضريبية، مع ذلك لا يعطي المنحنى إجابة مباشرة وواضحة عن الضغط الضريبي الأمثل.
- التجارب الدولية أثبتت أن سياسات جانب العرض يمكن استخدامها لتقييم كفاءة السياسات الضريبية.
- لم تحظ سياسات جانب العرض بذات الاهتمام الذي حظيت به السياسات الاقتصادية المرتكزة على جانب الطلب في الدول العربية.
- في ظل الإصلاحات التي تعرفها الكثير من الدول العربية في سياساتها المالية، يمكن أن يسهم كل من نظرية و"منحنى لافر" في تطوير الأنظمة الضريبية.

1. مقدمة:

رغم الإقرار بأهمية الضرائب في الاقتصاد والمجتمع، هناك جدلاً بين الاقتصاديين وصانعي السياسات حول المستوى الأمثل للضريبة الذي تكون فيه الحصيلة الضريبية أعلى ما يمكن، ما يسهم في أن تؤدي الضريبة وظائفها المذكورة سابقاً على أكمل وجه، ودون تثبيط للنمو الاقتصادي. وُجدت لهذا الغرض مجموعة من المنهجيات تهدف لقياس العبء الضريبي ومحاولة الوصول للمستوى الأمثل لهذا العبء، ومن تلك المنهجيات: منحنى لورنز (*Lorenz Curve*) لتوزيع العبء الضريبي ومنحنى لافر (*Laffer Curve*) (طلحة، 2019).

تقوم منهجية لورنز على المقارنة بين منحنيات لورنز المختلفة التي تمثل التغيرات في توزيع الدخل عند كل ضريبة يتم فرضها، فإذا كان الفرق بين منحنيات توزيع الدخل أكبر من الواحد الصحيح يكون الاتجاه العام لتوزيع العبء الضريبي تصاعدياً، أما إذا كان الفرق أقل من الواحد الصحيح، فإن العبء الضريبي يكون تنازلياً ويكون التوزيع الجديد لدخل المجموعة نتيجة لفرض ضرائب أقل عدالة مقارنة بالفترة السابقة، لتغيير السياسة الضريبية.

للضريبة ثلاث وظائف رئيسية، بما يشمل الوظيفة المالية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية. فمن خلال الوظيفة المالية، تعمل الضريبة على تأمين إيرادات مالية لخزينة الدولة بهدف تغطية النفقات العامة. أما الوظيفة الاقتصادية فتتمثل في دور الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم من أجل تحفيز النمو وتقليل التفاوتات في توزيع الدخل أو غيرها من أهداف السياسات الاقتصادية.

على سبيل المثال، يتم رفع المعدلات الضريبية في فترات تسارع النمو الاقتصادي المترافقة مع نسب تضخم عالية، بهدف احتواء الضغوط التضخمية، فيما يتم خفض معدلات الضريبة والتوسع في منح الإعفاءات في فترات الانكماش بغرض تحفيز الانفاق وزيادة الإنتاج وبالتالي إعادة التوازن للسوق. تتمثل الوظيفة الاجتماعية للضريبة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة، وتوفير مجموعة كبيرة من الخدمات لأفراد المجتمع، ودعم الفقراء، ومحدودي الدخل، وغيرها.

التغييرات التي من شأنها أن تؤثر على اتجاهات التوازن الاقتصادي العام.

2.2. حركات السوق في النماذج الاقتصادية

تساعد حركات السوق في تشكيل العديد من النماذج والنظريات الاقتصادية، وتختلف الآراء حول أفضل تلك النماذج لتحقيق النمو الاقتصادي، لكن هناك نهجان اقتصاديان أساسيان يتم اتباعهما عند وضع السياسات الاقتصادية يتمثلان في كل من اقتصاديات جانبي العرض والطلب الكلي.

تعرف اقتصاديات جانب العرض أيضاً باسم "ريجانوميكس" (*Reaganomics*) نسبة للرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان (*Ronald Reagan*) الذي كان من أشد المتحمسين لهذا النوع من السياسات المستندة على تحفيز جانب العرض الكلي كركيزة لحفز النشاط الاقتصادي، من ثم تهتم هذه السياسات على تشجيع الاستثمار، وزيادة مستويات توريد السلع والخدمات، بغرض زيادة الإنتاج.

تشتمل اقتصاديات جانب العرض ثلاث ركائز، وهي: السياسة الضريبية، والسياسة التنظيمية، والسياسة النقدية. أما اقتصاديات جانب الطلب، فهي على النقيض من نهج اقتصاديات جانب العرض تركز على تحفيز جانب الطلب الكلي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه (وعلى رأسهم الكينزيون) أن ارتفاع الطلب الكلي يساهم في نمو الاقتصاد، فإذا كان هناك طلب كبير على المنتجات والخدمات التي تقدمها شركة ما، فإنها تستطيع التوسع وتوظيف المزيد من العمال، وبالتالي تحفيز الاقتصاد الكلي.

3.2. اقتصاديات جانب العرض

عمل الاقتصاديون المؤيدون للرئيس الأمريكي رونالد ريجان في ثمانينات القرن العشرين مدفوعين من الرئيس نفسه على إظهار أهمية اقتصاديات جانب العرض كبديل للنموذج الكينزي لإدارة الطلب الكلي الذي ساد طيلة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية (Xiao 2017)، ووضع فريق المستشارين الاقتصاديين سياسات للتأثير على جانب العرض في الاقتصاد شملت:

- تصميم سياسة لسلسلة من التخفيضات الضريبية لغرض زيادة الحوافز لتشجيع الاستثمار والادخار.

على هذا النحو، يمكن أن يُستخدم منحى لورنز كأداة لقياس العبء الضريبي مع الأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجه الدول النامية في عملية القياس نظراً لعدم توفر الإحصاءات بالجوودة الكافية. أنظر: (لعبي، 2016) و(طلحة، 2019). فيما تتمثل المنهجية الثانية في استخدام "منحى لافر" -الذي سنتناوله ببعض التفصيل لاحقاً- حيث يقيس المنحى مدى تأثير الإيرادات الحكومية بالتغيرات في الأعباء الضريبية، بمعنى آخر فهو يقيس العلاقة بين العبء الضريبي، والإيرادات الضريبية استناداً إلى بعض المسلمات الاقتصادية، حيث يمكن توليد إيرادات ضريبية متزايدة من خلال رفع معدلات الضريبة إلى حد معين تصل فيه الإيرادات إلى أقصى مستوى لها، قبل أن تأخذ منحى تنازلياً بعد ذلك حيث تصبح الضريبة عندها عبئاً على النشاط الاقتصادي.

لم ينته النقاش بين الأوساط الأكاديمية والسياسية حول معدل الضريبة المناسب للاقتصاد ما، وما يزال هناك الكثير من الحجج والردود حيال هذا الموضوع. بناءً عليه، يتناول العدد الحالي من موجز سياسات صندوق النقد العربي هذا الموضوع المهم ومتعدد الأبعاد من خلال استعراض بعض النقاط التي قد تسهم في فتح مجالات بحثية وعملية للمزيد من الفهم لتأثيرات الضريبة على الاقتصاد، وما ينبغي على صانعي السياسات ومتخذي القرار مراعاته عند وضع سياسات تطوير النظم الضريبية.

2. حركات السوق واقتصاديات العرض

1.2. ماذا تعني حركات السوق؟

حركات السوق (*Market Dynamics*) هي العوامل أو القوى التي تؤثر على الأسعار وسلوك المنتجين والمستهلكين، حيث تؤدي هذه القوى إلى توليد إشارات التسعير كنتيجة لتغير مستويات العرض والطلب لمنتج أو خدمة ما. تؤثر تلك الحركات على كميات العرض والطلب وعلى مستويات الأسعار التوازنية، وتشكل القاعدة الأساسية للعديد من نماذج الأعمال والنظريات الاقتصادية. كما أنها قد تؤثر على السياسات الحكومية، وتساعد صنّاع السياسات على اتخاذ أفضل الطرق لاستخدام الأدوات المالية المختلفة، لإنعاش الاقتصاد أو على العكس التخفيف من مستويات الإحماء الاقتصادي (*Economic Overheating*)¹. على سبيل المثال، يؤدي رفع الضرائب أو خفضها إلى تعديل في مستويات الأجور، وغيرها من

¹ يقصد به الوضع الذي يشهد فترة طويلة من النمو الاقتصادي ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، تعززها ثروات المستهلكين.

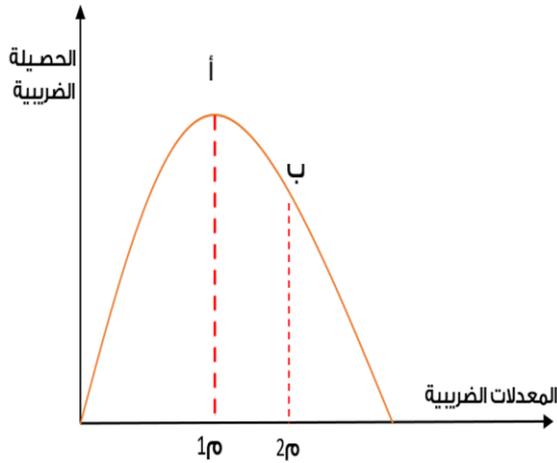
تعوّض الانخفاض في المعدلات الضريبية، بل على العكس يُمكن أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية (Case, Fair and Oster 2017) بالتوازي مع الزيادة المسجلة في مستويات الإنتاج. فعلى الرغم من أن معدلات الضرائب ستكون أقل، إلا أن المزيد من الأشخاص سيعملون ويكسبون دخلاً، وستكسب الشركات المزيد من الأرباح من خلال اتساع القواعد الضريبية (الأرباح والمبيعات والدخل)، مما يؤدي في المحصلة إلى زيادة الإيرادات الحكومية.

4.2. ما هو "منحنى وأثر لافر"؟ عودة للأساسيات

يرى لافر أن الزيادة المتسارعة لمعدلات الضغط الضريبي تدفع قطاعي العائلات والأعمال إلى الإنقاص من وقت العمل وزيادة الوقت المخصص للراحة. يثبت منحنى لافر بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وهذه تعتبر أمراً مسلماً به، غير أن ذلك لن يستمر إلا إلى نقطة هي "نقطة العتبة" وعندها تؤدي أي زيادة أخرى في الضغط الضريبي إلى تراجع الحصيلة، ذلك أن الضغط الضريبي يدفع الأفراد والشركات إلى التجنب أو التهرب الضريبي، الشكل (1)

فعندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م1)، فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعلى مستوى لها ممثلاً في القيمة (أ). إذا تم تجاوز هذا المعدل الضريبي وانتقلنا من المعدل (م1) إلى معدل ضريبي أعلى (م2)، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب) (حجازي، 1997).

شكل (1): منحنى وأثر لافر



المصدر: (حجازي 1997).

تم استناداً إلى منحنى لافر اشتقاق ما يُعرف بمبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" أو "المزيد من الضريبة تقتل الضريبة"، ففي

تشجيع سياسة تحرير مؤسسات الأعمال من القيود بغرض تحرير الأرباح من التدخل الحكومي.

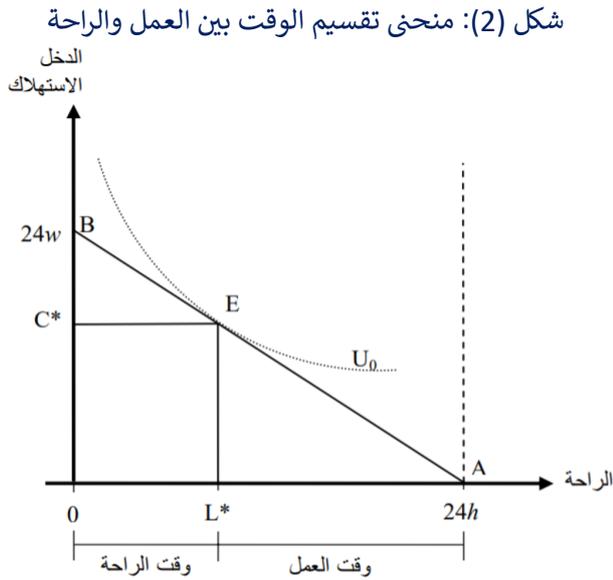
نظرياً فإن مثل هذه البرامج يُمكن أن تحد من التضخم، وأن يتولد عنها ارتفاع في معدلات النمو بحيث إن إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعويض النقص المترتب عن تخفيض المعدلات الضريبية. ركزت هذه السياسات على جانب العرض الكلي في إطار إعادة الاهتمام بقانون ساي (Say's Law) الذي يشير إلى أن العرض (الإنتاج) هو مصدر الطلب. من هنا ذهب اقتصاديو جانب العرض إلى أن الاقتصاد إن كان يعاني من وجود بطالة وطاقات معطلة وغير مستخدمة فإن الحل يكون من خلال زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل، ومن ثم خلق طلب مساو لهذه الزيادة في الإنتاج والدخل.

لتحقيق ذلك، يتعين التركيز على سياسة تنظيمية تتيح توفير الأمان والحرية التامة، وسياسة ضريبية تسعى إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأرباح. وحيث أن معظم النظريات الاقتصادية تقر أن العرض يزداد وينخفض استجابة للتغيرات في إجمالي الإنفاق (الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإجمالي الطلب)، فإن دور السياسة المالية هو التأثير على إجمالي الإنفاق من خلال السياسة الضريبية والإنفاق الحكومي. كما تعمل السياسة النقدية من خلال التأثير على الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي من خلال التغيرات في سعر الفائدة.

تركز مدرسة اقتصاديات جانب العرض، كما يدل اسمها على جانب العرض. كانت حجة مؤيدي اقتصاديات جانب العرض في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بسيطة وتمثل في أن المشكلة الحقيقية ليست في جانب الطلب الكلي، بل في معدلات الضرائب المرتفعة واللوائح الصارمة التي قللت من الحافز على العمل والادخار والاستثمار. فالمطلوب ليس حوافز للطلب، بل حوافز أفضل لتحفيز العرض. ومن ثم فإذا تم تخفيض الضرائب بما يساعد على زيادة مستويات الدخل المتاحة للإنفاق وبما يساهم في المزيد من الاستهلاك والادخار وإذا تمكنت الشركات من الاحتفاظ بقدر أكبر من أرباحها وسعت الدولة إلى تخفيض حجم وكلفة الأعباء التنظيمية على هذه الشركات، فسوف تستثمر أكثر. بالتالي سيؤدي العرض الإضافي من العمالة والاستثمار، إلى التوسع في المعروض من السلع والخدمات، مما سيقول من التضخم والبطالة في نفس الوقت.

يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن الآثار المحفزة لسياسات جانب العرض من المرجح أن تكون كبيرة بدرجة

تختلف تفضيلات الأفراد في تقسيم أوقاتهم بين العمل والراحة في حالة عدم وجود ضرائب عن الحالة التي يتم فيها فرض الضرائب. يؤدي فرض الضرائب إلى حدوث تفضيل للوقت المخصص للراحة على حساب وقت العمل، ذلك أن الأجر الحقيقي (بعد خصم الضريبة) عند نفس المقدار من وقت العمل سيقبل. إذا أدركنا هذا التشوه الحاصل في تقسيم الوقت نتيجة وجود الضرائب، فإن بإمكاننا تمثيل هذا التقسيم عن طريق الرسم البياني التقليدي للمفاضلة بين العمل والراحة، شكل (2).



المصدر: (Lacoude 1995).

2.1.3. العلاقة بين عرض العمل ومعدل الضريبة

تقوم الضرائب بالتغيير في معدل الأجر (w). فعند معدل ضريبة نسبية (t)، يكون معدل الأجر الحقيقي $(1-t)w$. في الشكل الأول، تترجم الزيادة في معدل الضريبة (t) في انتقال النقطة B نحو الأسفل. ومع كل معدل ضريبي هناك نقطة توازن جديدة $E(t)$ ، وعلى ذلك يمثل المنحنى الذي يصل بين مختلف نقاط التوازن $E(t)$ ، منحنى عرض العمل $S(t)$ بدلالة معدل الضريبة، كما هو في الشكل (3) (Lacoude 1995).

مواجهة زيادة الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب والمخصصات الاجتماعية)، فإن المستثمرين والشركات يتخلون عن الاستثمار وذلك لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب، وهنا يبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع. وكذلك الحال بالنسبة للعمال، حيث يؤدي رفع الضرائب إلى عمل أقل، ومن ثم دخل أقل إلى الحد الذي يجعل الدولة تجبي ضرائب أقل مما كانت عليه قبل الزيادة في معدلات الضرائب، وهو ما قد يجعل الحكومة تواجه صعوبات في ضمان الخدمات العامة.

على العكس مما سبق، يؤدي تخفيض الضرائب إلى تشجيع الشركات على الاستثمار لتحقيق أرباح أكبر، ذلك أن الأرباح صارت أقل تعرضاً للضرائب. تخلق هذه الزيادة المطردة في الأنشطة ثروات جديدة يستفيد منها كل من ساهم فيها سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (العمال، المقرضون، المساهمون، المؤسسات، الإدارات...)، وهذه الحركية تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي من جديد. ومع زيادة الإنفاق الحكومي وكذلك الإيرادات، تستطيع الدولة الحصول على قيم أكبر من الحصيلة الضريبية مقارنة بتلك التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض في الضرائب. ويظهر من الوصف السابق أن أثر ومنحنى لافر يبرران السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية، ويشكلان أساساً لنقد الضغط الضريبي المرتفع (قدي، 2003).

3. الإطار النظري لأثر ومنحنى لافر

يرتكز إثبات وجود أثر لافر على قانون العرض والطلب. يوجد في الواقع سببان رئيسان يفسران هذه الظاهرة: السبب الأول، أن الضريبة على الدخل تؤدي إلى إحداث تشوه في السعر النسبي بين العمل والراحة. السبب الثاني يتبع السبب الأول، حيث يؤدي هذا التشوه إلى انحراف (تغير) في تفضيل الأفراد بخصوص الاستهلاك والادخار (Canto, Joines and Laffer 1983).

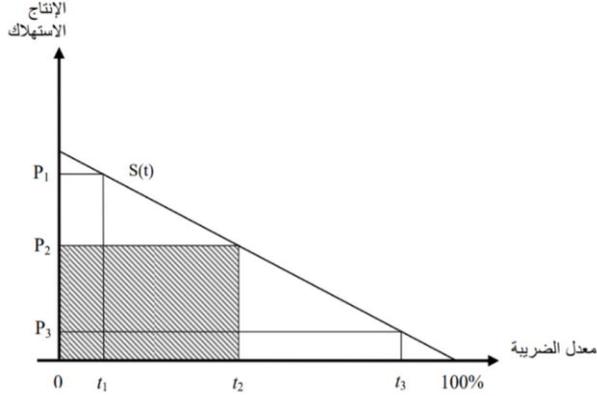
1.3. البناء النظري لمنحنى لافر

1.1.3. الضريبة على الدخل وتقسيم الوقت بين الراحة والنشاط

إن أثر الضريبة الذي يثبت وجود منحنى لافر ناتج عن تشوه الأسعار النسبية ما بين الراحة والعمل بسبب الضرائب المفروضة على الدخل حيث يتصرف الأفراد في تقسيم أوقاتهم من خلال نوعين من الأنشطة: الراحة ونقصه به الأنشطة غير الخاضعة للضريبة، والعمل وهو نشاط خاضع للضرائب.

المعدلات الضريبية، ثم تتناقص بعد ذلك إلى أن تصل إلى الصفر (بلعوز و قندوز 2006).

شكل (5): علاقة الإنتاج (والاستهلاك) بمعدل الضريبة

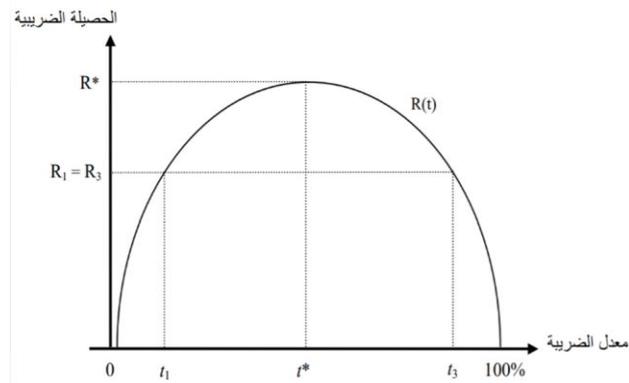


المصدر: (Lacoude 1995).

3.1.3 العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية (منحنى لافر)

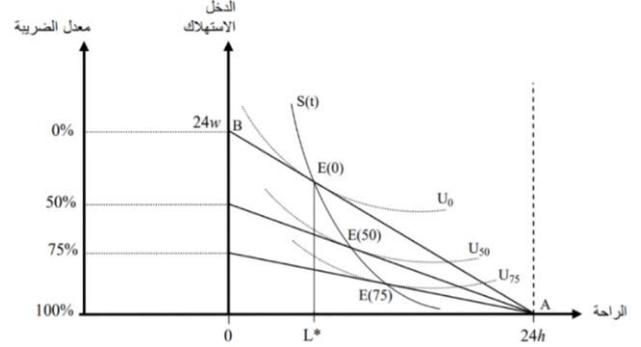
إذا قمنا بربط الحصيلة الضريبية للدولة مع معدلات الضريبة، فإننا نحصل على منحنى لافر الذي يوضح أنه ابتداءً من معدل ضريبة t^* ، ينتج عن كل زيادة في الضغط الضريبي تراجع في الحصيلة الضريبية، ولا يمكننا الزعم بأن هذا المعدل هو هذا أو ذاك، وكما هو الحال بالنسبة لقانون الطلب حيث لا يحدد لنا عند أي قيمة يقل الطلب عند تخفيض الأسعار، فإن منحنى لافر لا يحدد لنا مقدار التغير في الحصيلة الضريبية للدولة عند تغير معدلات الضريبة المعطاة، شكل (6).²

شكل (6): منحنى لافر



المصدر: (Lacoude 1995).

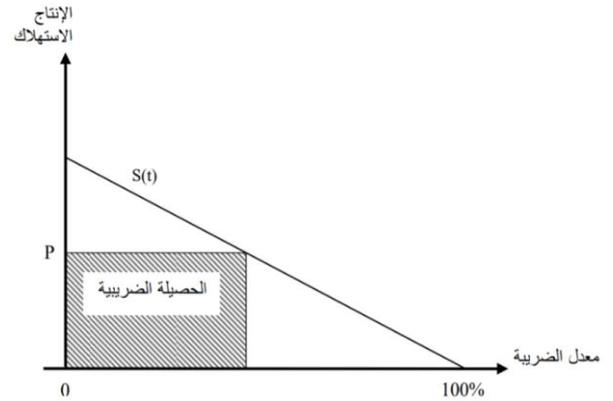
شكل (3): منحنى عرض العمل بدلالة معدل الضريبة



المصدر: (Lacoude 1995).

يُظهر المنحنى $S(t)$ أن عرض العمل يتناقص بتزايد المعدل الحدي للضرائب. ونظراً لكون الإنتاج مرتبطاً بعرض العمل، يشهد الإنتاج تناقصاً مع ارتفاع معدل الضريبة عن حد معين. في حالة ما إذا كان مستوى عرض العمل معدوماً وذلك عند معدل ضريبة 100 في المائة، يكون الإنتاج بدوره معدوماً عند هذا المستوى الضريبي. لذا يتناقص مستوى الإنتاج وبشكل منتظم من C^* إلى غاية الصفر (0)، في نفس الوقت الذي تنتقل فيه الضريبة من المعدل صفر (0) إلى معدل 100 في المائة. يمكن شرح هذه النتيجة بطريقة مبسطة أخذاً بالاعتبار المنحنى الذي يعتبر عن علاقة الإنتاج بمعدلات الضريبة، حيث تمثل المساحة المظللة الحصيلة الضريبية للدولة، الشكل (4).

شكل (4): علاقة الإنتاج بمعدلات الضريبة



المصدر: (Lacoude 1995).

يتيح الشكل (5) إمكانية مقارنة الحصيلة الضريبية (مساحات المستطيلات) الناتجة عن معدلات مختلفة للضرائب. حيث تزيد المساحة المستطيلة المظللة بما يواكب التغيرات في

² لا يحدد منحنى لافر مقدار التغير في الحصيلة الضريبية نتيجة تغيرات معدلات الضريبة، لكن مع ذلك يمكن من خلال الدلائل التجريبية قياسه وتمثيله.

خلاصة التحليل السابق، أن منحى لافر يمثل إطاراً تحليلياً، يعتمد أساساً على بديهية مفادها أن الأفراد مستعدون للعمل أكثر عند زيادة دخولهم الحقيقية، من ذلك يستمد منحى وأثر لافر قوته وبرهان صحته.

2.3. محددات فعالية سياسة الخفض الضريبي حسب لافر

على الرغم من الإطار النظري لسياسة الحفز الضريبي التي اقترحها لافر، إلا أنه يقر بأهمية ثلاثة عناصر يجب أخذها بالاعتبار لتكون النظرية صحيحة، وهي: 1. حجم التخفيض الضريبي، و2. توقيتته، و3. والموقع الضريبي (Laffer 2004).

1.2.3. حجم التخفيضات الضريبية

لا يعمل الناس ولا يستهلكون ولا يستثمرون لدفع الضرائب، بل لكسب الدخل بعد خصم الضرائب، وبستهلكون للحصول على أفضل ما يمكن شراؤه بعد الضرائب. لذلك، لا يهتم الناس بالضرائب في حد ذاتها، بل يهتمون بنتائج ما بعد الضريبة. باستخدام التخفيضات الضريبية في عهد كينيدي في منتصف الستينيات من القرن العشرين كمثال، من السهل إظهار أن أثر التخفيضات الضريبية يكون أكبر عندما تكون معدلات الضرائب مرتفعة. وبالمثل، ففي ظل الهيكل الضريبي التصاعدي، يكون للتخفيض النسبي الشامل المتساوي في معدلات الضرائب تأثير أكبر في الشريحة الضريبية الأعلى وأقل تأثير لها في الشريحة الضريبية الأدنى.

2.2.4. توقيت التخفيضات الضريبية

يتعلق المفهوم الثاني، الذي لا يقل أهمية عن التخفيضات الضريبية، بتوقيت تلك التخفيضات. ففي سعيهم لكسب الدخل بعد خصم الضرائب، يمكن للناس أن يغيروا ليس فقط مقدار ما يعملون، بل متى سيعملون، ومتى يستثمرون، ومتى ينفقون. ستؤدي معدلات الضرائب المنخفضة المتوقعة في المستقبل إلى تقليل النشاط الاقتصادي الخاضع للضريبة في الوقت الحاضر حيث يحاول الناس تحويل النشاط من الحاضر ذي الضرائب المرتفعة نسبياً إلى المستقبل منخفض الضرائب نسبياً (نفس فكرة ميل الناس إلى عدم التسوق في متجر قبل أسبوع من عرض تخفيضات هذا المتجر المعلن عنها)، وبالمثل، ففي الفترات التي سبقت سريان التخفيضات الضريبية التي تم إقرارها، سيؤجل الناس الدخل، ثم يدركون ذلك الدخل عندما تنخفض معدلات الضرائب إلى أقصى حد لها. عند تقييم تأثير التشريع الضريبي، من الضروري البدء في قياس فترة التخفيض الضريبي بعد تطبيق جميع التخفيضات الضريبية.

3.2.3. الموقع الضريبي

إضافة لحجم التخفيض الضريبي وتوقيتته، للموقع تأثير واضح، إذ يمكن للناس اختيار المكان الذي يكسبون فيه دخلهم بعد خصم الضرائب، وأين يستثمرون أموالهم، وأين ينفقون أموالهم. فالاختلافات الإقليمية (داخل البلد الواحد)، والقطرية في معدلات الضرائب المختلفة مهمة ومؤثرة، وهذا في الحقيقة هو مبرر وجود ما يعرف بالملاذات (أو الجنات) الضريبية (Safe Havens).

4. كيف يمكن أن يُستفاد من فكرة لافر؟

في العقود الأربعة الماضية، سمحت الرؤى التجريبية والنظرية الجديدة للاقتصاديين بأن يكونوا أكثر واقعية حول نطاق وتأثيرات الرفاهية لضرائب الدخل الأعلى. تم استخدام منحى لافر على نطاق واسع لتقييم كفاءة إدارة السياسة المالية والضريبية، وتحديد الإجراءات اللازمة لضمان المزيد من الفعالية. وعلى الرغم من بساطة فكرة منحى لافر، إلا أنه ليس من السهل اشتقاق المنحى (العلاقة بين الضريبة والحصيلة الضريبية) لاقتصاد بلد ما. فمن أوائل من استطاع اشتقاق المنحى كل من (Feige and McGee 1982)، وذلك في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، حيث طوراً نموذجاً للاقتصاد الكلي اشتقوا منه منحى لافر. وفقاً للنموذج، يعتمد شكل وموقع منحى لافر على قوة الآثار الجانبية للعرض، وتصاعدية النظام الضريبي وحجم الاقتصاد غير المرصود (اقتصاد الظل).

على سبيل المثال، قدم (Diamond 1998) و(Saez 2001) مساهمة أظهرها فيها كيف يمكن استخدام ذروة منحى لافر بدلالة معالم محددة (مثلاً مرونة الدخل الخاضع للضريبة والتي تقيس قوة استجابة دافعي الضرائب للضرائب، ومعامل باريتو وهو النسبة المئوية لمتوسط دخل دافعي الضرائب ذوي الدخل المرتفع الذي يخضع لأعلى معدل ضريبة هامشية) لتقدير معدلات الضريبة المثلى في الاقتصاد. تكون ضرائب الدخل أكثر تشويهاً إذا كانت مرونة الدخل الخاضع للضريبة أعلى، وإذا كانت نسبة أقل من متوسط الدخل يتم اكتسابه في الشريحة الضريبية العليا، لأن هذا يعني إيرادات ضريبية أقل.

1.4. الدول الصناعية الكبرى

يتمثل أحد الاستخدامات المفاهيمية لمنحى لافر في تحديد معدل الضرائب الذي سيزيد الحد الأقصى للإيرادات (بمعنى آخر، "تحسين" تحصيل الإيرادات). لا ينبغي الخلط بين معدل ضريبة يعظم الإيرادات، ومعدل الضريبة الأمثل الذي

الافتراضات، تقدر الدراسة التأثيرات على الإنتاج بما يتراوح بين 0.5 في المائة إلى 0.8 في المائة على مدى السنوات الخمس الأولى في المتوسط. خلاصة ما سبق، أن بالإمكان تقدير تأثير السياسات الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتفسير كيف يمكن للتخفيضات الضريبية التأثير على النمو الاقتصادي والعجز في الموازنة.

2.1.4. دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

في دراسة لكل من (McGee and Feige 1982) قام الباحثان بتقديرات تجريبية تقريبية لمنحنى لافر للمملكة المتحدة، وتركز اهتمام الدراسة على الآثار على صعيد المالية العامة من خلال دراسة نموذج معياري يمكن من خلاله اشتقاق عائلة من منحنيات لافر. يكشف النموذج أن الشكل والموقع النهائيين لمنحنى لافر يعتمدان على قوة الآثار الجانبية للعرض، وتصادفية النظام الضريبي وحجم الاقتصاد غير المرصود.

في عام 2017، قدر جاكوب لوندبيرج (Lundberg 2017) منحنيات لافر لسبع وعشرين دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع زيادة معدلات ضريبة الدخل إلى الحد الأقصى للإيرادات الضريبية التي تتراوح ما بين 60 إلى 61 بالمائة في كل من النمسا ولوكسمبورج وهولندا وبولندا والسويد إلى 74-76 بالمائة في ألمانيا وسويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. يبدو أن معظم البلدان حددت معدلات ضريبية أقل من معدل الذروة، بينما تم تجاوز هذه المعدلات في خمس دول وهي النمسا وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا والسويد.

من جهة أخرى، اختبر (Dalarnagas 1998) منحني لافر في 13 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بهدف التعرف على آثار التخفيضات الضريبية، وتظهر بعض الخصائص المفترضة على نطاق واسع لمنحنى لافر في جزء فقط من بلدان العينة.

3.4. هل نجحت السياسات الاقتصادية لمدرسة جانج العرض؟

يرجع لمنحنى لافر الفضل في وضع علاقة بين مستوى الضغط الضريبي والمردود الضريبي، ولكنه يعاني من بعض الصعوبات التطبيقية عند وضعه حيز التنفيذ، كما أنه يواجه العديد من الانتقادات.

فمن جهة، يهتم المنحنى بجانب العرض مع إغفال جانب الطلب، مع العلم أن جانب الطلب يعد عنصراً أساسياً ضمن

يستخدمه الاقتصاديون لوصف معدلات الضرائب في نظام ضريبي يسعى إلى زيادة الحصيلة الضريبية مع أقل قدر من التشوهات الاقتصادية (Slemrod and Kopczuk 2002)

1.1.4. الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بيئة نموذجية لاختبار أفكار لافر ومنحناه الشهير، بل إن لافر ذاته اعتمد بشكل أساسي على السياسات الاقتصادية الأمريكية لإثبات نظريته. خلال القرن العشرين على سبيل المثال، كانت هناك ثلاث فترات رئيسة لتخفيضات معدلات الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية بما يشمل: 1. تخفيضات هاردينج-كوليدج (The Harding-Coolidge cuts) في منتصف عشرينيات القرن العشرين؛ 2. تخفيضات كينيدي (The Kennedy cuts) في منتصف الستينيات؛ 3. تخفيضات ريجان (The Reagan cuts) في أوائل الثمانينيات. كانت كل فترة من فترات التخفيضات الضريبية هذه ناجحة بشكل ملحوظ على الأقل من وجهة نظر اقتصادي جانج العرض.

كما اهتمت دراسة (Goolsbee, Hall and Katz 1999) بدراسة التغيرات الرئيسية في معدلات الضرائب على الدخل العالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عشرينيات القرن العشرين وإلى غاية العقد الأخير من القرن العشرين، وأثبتت الدراسة وجود أثر لافر، كما أنها لم تجد أي دليل على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في الجانب غير المناسب من منحنى لافر، وهو نفس ما توصل إليه جون كويجين (Quiggin 2012).

ولنفهم كيف يمكن أن يتم استخدام أثر لافر لتوجيه السياسات الاقتصادية، فإننا نشير إلى الورقة التي أصدرها مكتب الموازنة بالكونجرس الأمريكي (The Congressional Budget Office 2005) بعنوان "تحليل الآثار الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية لخفض بنسبة 10 بالمائة في معدلات ضريبة الدخل". حللت الدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة ضريبية بسيطة بما يشمل تخفيض بنسبة 10 في المائة في جميع معدلات الضرائب الفيدرالية على الدخل الفردي (على سبيل المثال، تخفيض الضريبة الحدية من 30 في المائة إلى 27 في المائة).

نظرًا لوجود القليل من الإجماع حول كيفية تأثير التخفيضات الضريبية على الاقتصاد، فقد بنى المكتب تحليله على مجموعة مختلفة من الافتراضات حول كيفية استجابة الناس للتغيرات في السياسة الضريبية، ومدى انفتاح الاقتصاد على تدفقات رأس المال الأجنبي، وكيف يمكن أن يتم تعويض خسارة الإيرادات من التخفيض الضريبي في النهاية. في ظل هذه

4.4. ماذا عن الدول العربية؟

عندما لقيت السياسات الضريبية الخاصة بمدرسة اقتصاديات العرض القبول الواسع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا والدول الأوروبية، كانت البيئة مهيأة لذلك، فعلى سبيل المثال ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بحركات تمرد دافعي الضرائب (التي بدأت عام 1978 بهدف الحد من الضرائب على الممتلكات). هذه التخفيضات الضريبية - التي تعد جزءاً من الفلسفة العامة لاقتصاديات جانب العرض - انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وكانت بمثابة دعم لحملة رونالد ريغان الرئاسية الذي كان أكبر المتحمسين لسياسات اقتصاد العرض. لقد كان لهذا الحراك تأثيراً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ألهمت سياسات ريغان الخاصة بتخفيض ضريبة الدخل بعض القادة السياسيين في أنحاء العالم لإتباع نفس النهج، ومن بينهم رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر.

في الواقع، وصل الضغط الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أكبر في أوروبا، إلى مستوى يثبط أي جهد إنتاجي إضافي، مما أثر سلباً بدوره على الإنتاج والدخل والمدخرات والنشاط بشكل عام. لهذا كان من المتوقع أن يؤدي انخفاض العبء الضريبي إلى تحرير قوى الإنتاج، وزيادة العرض، وهذا ما حدث فعلاً، بالتالي ازدادت المبالغ الخاضعة للضريبة وكذلك عائداتها.

إذا نقلنا التحليل إلى الدول العربية، فهل من المتوقع أن يؤدي تبني السياسات الضريبية لمدرسة اقتصاديات العرض إلى الوصول إلى نفس النتائج؟

قد يحتاج الأمر إلى إجراء دراسات تطبيقية ومسوحات ميدانية، غير أن هناك أسئلة أخرى قد تحتاج المزيد من البحث والدراسة بشكل خاص ما تعلق منها بالفوارق بين الدول العربية والدول الغربية التي طبقت السياسات الاقتصادية لمدرسة جانب العرض، ومن أهم تلك التساؤلات:

- إلى أي مدى يمكن لأثر لافر تفسير العلاقة بين معدلات الضريبة والإيرادات الضريبية، خاصة إذا علمنا أن مستويات الضغط الضريبي بالدول العربية تختلف بشكل متباين بين دولة وأخرى.
- أين تتراوح الأعباء الضريبية بالدول العربية وهل يمكن اعتبارها عالية أم منخفضة أم مقبولة؟
- بالعودة إلى منحى لافر للعلاقة بين المعدلات الضريبية والحصيلة، أين تقع الدول العربية عموماً؟ هل هي في

حركات السوق، كما أن مدرسة اقتصاديات الطلب قادت الاقتصاد العالمي لفترات طويلة، وعرفت نجاحات كبيرة في إدارة دفة الاقتصاد. كذلك، تصطدم الكثير من الدراسات التطبيقية بحقيقة صعوبة إثبات العلاقة العكسية بين المعدلات الضريبية والحصيلة الضريبية، إلا بعد إجراء تعديلات جوهرية على الفكرة الأصلية.

على صعيد السياسات، يظهر أن متخذي القرار يميلون لربط نسب الاقتطاع الضريبي بشكل مباشر بحجم النفقات العامة، فكلما زادت تلك النفقات، زادت الاقتطاعات، وهو ما يعني أنه لا توجد حدود للضغط الضريبي أو مستوى أمثل للضغط الضريبي، وهو يمكن أن يتراوح بين 1 و100 في المائة طالما أن الدولة تتكفل بتقديم جميع السلع والخدمات التي قد يحتاج إليها المواطنون بالمجان. يرى بعض المعارضين لسياسات مدرسة العرض في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، أن سياسات إدارة الرئيس ريغان من خلال خفض معدلات الضرائب لم تؤد إلى ما هو مأمول من زيادة للإيرادات الضريبية، بل ساهمت بطريقة أو بأخرى في زيادة الديون الفيدرالية خلال الثمانينات من القرن العشرين.

إضافة لما سبق، فإن من بين الانتقادات الموجهة لمدرسة اقتصاد جانب العرض، وبشكل خاص لأثر لافر، أنها لا تعطي رقماً محدداً للعبء الضريبي الأفضل لاقتصاد ما، ومع أن بعض الاقتصاديين قد اجتهدوا في تحقيق هذه الغاية، إلا أن الواقع أثبت أنه من الصعب إعطاء تقديرات للعبء الضريبي الأمثل، ولذلك أسبابه الموضوعية والذاتية، وأقصى ما أمكن تقديمه هو وضع سقف عالياً أو حدود تقديرية للضغط الضريبي والتي لا يُنصح بتجاوزها.

كذلك، تظهر بعض تطبيقات سياسات اقتصادي العرض أن الأمور لم تسر بالاتجاه المطلوب، بل باتجاه معاكس بعض الشيء، فبدلاً من النمو السريع المتوقع حدث انكماش شديد وبدلاً من أن يتحقق التوازن في الموازنة العامة حصل عجز فيها. ولذلك لم تستطع مدرسة اقتصاديات جانب العرض الإجابة على الأسئلة القاسية التي طرحتها وقائع ناجمة بالدرجة الأولى عن قوي الاقتصاد الخاص (الحر)، وما إذا كانت آليات التصحيح الذاتية تمارس عملها فعلاً على النحو الذي ارتآه منظروها.

علاوة على ما سبق، فإنه في ظل وجود الاقتصاد غير المنظم، تؤدي الضرائب إلى خسارة المكاسب القسوى من إزاحة المنتجين الأكفاء من قبل المنتجين غير الأكفاء، ويحول التهرب الضريبي الضريبة الثابتة إلى ضريبة تستند إلى القدرة على الدفع (Hanousek and Palda 2009).

التخفيض المفرط فيه لمعدلات الضريبة وقد يكون له أسباب أخرى (التهرب الضريبي مثلاً). وبين هذين المستويين، يوجد المستوى الأمثل للعبء الضريبي الذي يعظم الإيرادات الضريبية من جهة، ويحفز جانب العرض في الاقتصاد.

5. خاتمة

اقتصاديات جانب العرض هي إحدى مدارس الفكر الاقتصادي التي تتبنى فكرة أن الرفاه الاقتصادي الكلي يتم تعظيمه عن طريق خفض الحواجز أمام إنتاج السلع والخدمات (جانب العرض في الاقتصاد). من خلال خفض هذه الحواجز، يُعتقد أن المستهلكين يستفيدون من زيادة المعروض من السلع والخدمات بأسعار أقل. تدعو سياسة جانب العرض النموذجية عمومًا إلى خفض ضرائب الدخل وأرباح الشركات بهدف زيادة المعروض من العمالة ورأس المال، كما تطالب بأن يكون حجم الحكومة أصغر ما يمكن، مع تخفيض العبء التنظيمي على الشركات (لخفض التكاليف).

رغم ارتباط السياسة الضريبية غالباً مع أفكار مدرسة اقتصاديات جانب العرض، إلا أن الاقتصاديين في هذه المدرسة يهتمون بجميع العوائق أمام توريد السلع والخدمات وليس فقط الضرائب، لذا تلعب السياسة التنظيمية والسياسة النقدية (إضافة للسياسة الضريبية) دوراً أساسياً في البناء النظري للمدرسة.

تمثل السياسة الضريبية جوهر سياسات اقتصاد جانب العرض، حيث يعتقد رواد هذه المدرسة أن لها إسهاماً كبيراً في توجيه الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، ويمثل منحى لافر أحد الأدلة العلمية القوية التي يستند إليها اقتصاديو جانب العرض، حيث يثبت أن الزيادة في المعدلات الضريبية (والضغط الضريبي) يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، لكن إلى حد معين هو الحد الأمثل الذي يمثل "نقطة العتبة" وبعدها ستراجع الإيرادات الضريبية للدولة.

سطح نجم الفكر الاقتصادي لمدرسة جانب العرض خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، وتم تبنيها في الولايات المتحدة الأمريكية (عهد الرئيس ريجان)، والمملكة المتحدة (عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر)، وتبنتها بعض الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة. مثل كل المدارس الفكرية، تعرضت مدرسة اقتصاد جانب العرض إلى العديد من الانتقادات، من ذلك أن الكثير من التطبيقات العملية لا تعزز صحة النظرية، بل هي في المجمل تنفيها، فضلاً عن صعوبة اشتقاق منحى لافر لاقتصاد بعينه رغم استناده إلى فكره بديهية، خاصة مع التعقيدات التي تعرفها النظم الضريبية.

الجانب الأيسر من المنحنى (الذي يعني أن المزيد من الضرائب سيؤدي للمزيد من الإيرادات) أم على الجانب الأيمن من المنحنى الذي يعني أن رفع الضرائب سيؤدي لتقليل الحصيلة الضريبية؟

بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2020)، تشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيساً للإيرادات الحكومية بالدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

يختلف هيكل الإيرادات الضريبية بالدول العربية ليس فقط عن الدول الصناعية الكبرى فحسب، بل ما بين دولة عربية وأخرى أو مجموعة دول ومجموعة أخرى، بما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. هناك عدد من الدول العربية ترتفع فيها نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في الإيرادات الضريبية (مثل ليبيا، والعراق، وجيبوتي)، بينما تشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة في دول أخرى (مثل السودان والأردن والسعودية وموريتانيا) من إجمالي الإيرادات الضريبية، بينما يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية بالتنوع (المغرب، تونس، لبنان). (صندوق النقد العربي 2020)

تضمنت اتجاهات الإصلاح الضريبي في الدول العربية توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل، ومراجعة النسب الضريبية، ومعالجات المتأخرات والإعفاءات، وإدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، وإصلاح الإدارة الضريبية وتعزيز أسس العدالة الضريبية. ومع أن الفكر الاقتصادي لمدرسة العرض لا يقوم فقط على السياسة الضريبية، بل يشمل أيضاً السياسة التنظيمية وبدرجة أقل السياسة النقدية، إلا أن الاستناد إلى السياسات الضريبية لهذا الاتجاه الفكري يُمكن أن يساهم في عملية الإصلاح الضريبي الذي تنتهجه الدول العربية.

عملياً، يمكن لمنحنى لافر أن يساعد صانعي السياسات بالدول العربية على أساس أن الضغط الضريبي يعتبر بمثابة معيار لمدى كفاءة السياسات الاقتصادية، خاصة أن الكثير من الدول العربية لا تزال المعدلات الضريبية بها منخفضة بما يؤثر على فرصها لتحقيق التنمية الاقتصادية. يساعد التعرف على العبء الضريبي المناسب في اقتصاد البلد على التمييز بين مستويين مضرين بالاقتصاد ومستوى أوسط مفيد. فالمستوى الأول هو العبء الضريبي القوي الذي يؤثر عكسياً على الإيرادات الضريبية (وهو عكس الغاية من الضريبة)، والتي سوف تقلص شيئاً فشيئاً بسبب تهرب المكلفين بالضريبة من دفعها مما سيؤدي إلى تباطؤ وتثبيط النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والمستوى الآخر هو العبء الضريبي الضعيف الذي ينتج عن

7. Hanousek, Jan, and Filip Palda. 2009. "Is there a displacement deadweight loss from tax evasion? Estimates using firm surveys from the Czech Republic." *Economic Change and Restructuring* (42): 139-158.
8. Lacoude, Philippe. 1995. "Etude empirique de l'effet Laffer en France au cours des années 1980." *Revue française d'économie* 10 (4): 101-156.
9. Laffer, Arthur. 2004. *The Laffer curve: Past, Present, and Future*. The Heritage Foundation.
10. Lundberg, Jacob. 2017. "The Laffer curve for high incomes." *Working Paper Series 711*.
11. McGee, Robert, and Edgar Feige. 1982. "The Unobserved Economy and the UK Laffer Curve." *Economic Affairs* 3 (1): 36-43. doi:https://doi.org/10.1111/j.1468-0270.1982.tb01459.x.
12. Quiggin, John. 2012. *Zombie Economics*. Princeton University Press.
13. Saez, Emmanuel. 2001. "Using Elasticities to Derive Optimal Income Tax Rates." *The Review of Economic Studies* 68 (1): 205-229.
14. Slemrod, Joel, and Wojciech Kopczuk. 2002. "The Optimal Elasticity of Taxable Income." *Journal of Public Economics*, 91-112.
15. The Congressional Budget Office. 2005. "Analyzing the Economic and Budgetary Effects of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates." ECONOMIC AND BUDGET ISSUE BRIEF. <https://www.cbo.gov/sites/default/files/109th-congress-2005-2006/reports/12-01-10percenttaxcut.pdf>.
16. Xiao, Lin. 2017. *New Supply Side Economics: The Structural Reform on Supply Side and Sustainable Growth*. Singapore: Springer Singapore.
17. المرسي سيد حجازي. 1997. النظم الضريبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
18. الوليد طلحة. 2019. "العبء الضريبي." موجز السياسات، 1-8.
19. بن علي بلعزوز، و عبد الكريم قندوز. 2006. "مبدأ (الضريبة تقتل الضريبة) بين ابن خلدون ولافر." دراسات اقتصادية إسلامية 13 (2): 152-123.

كذلك، لا يعطي منحني لافر أي فكرة أو إشارة عن المعدل الضريبي الحرج الذي يؤدي إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية نتيجة رفع معدلات الضريبة، ما يجعل الأهمية العملية للمنحنى تكاد تكون منعدمة، فالمعدل هذا يمكن أن يكون 5 أو 80 في المائة، ما يعني أنه حتى مع الإقرار بصحة المنحنى، إلا أن الإشكال الأساسي يبقى مطروحاً وهو ما المعدل الأمثل للضريبة؟ وما مستوى العبء الضريبي المناسب للاقتصاد؟

إضافة لما سبق، فإن صحة أثر لافر مرهونة بالعديد من العوامل الأخرى، منها على سبيل المثال: آثار المعدل الأقصى (العتبة)، توزيع الشرائح الضريبية، الترجيح الممكن بين المنتجات الخاضعة للضرائب، توقيت الضريبة، مكان الضريبة، استجابة عوامل الإنتاج للتخفيضات الضريبية... الخ، وهو ما يجعل الأمور أكثر تعقيداً عند محاولة البحث عن المعدل الضريبي الأمثل. إن ما سبق من انتقادات تم توجيهها لمدرسة اقتصاديات العرض لا تنفي أهمية النماذج التي جاءت بها، وأهمها منحني لافر، وهو الذي يمكن أن يكون أساساً لتقييم كفاءة السياسات الضريبية وتوجيهها لتحقيق أهدافها.

قائمة المصادر:

1. Canto, Victor A., Douglas H. Joines, and Arthur B. Laffer. 1983. *Foundations of Supply-Side Economics. Theory and Evidence*. Elsevier Inc.
2. Case, Karl, Ray Fair, and Sharon Oster. 2017. *Principles of Economics*. 12. Pearson.
3. Dalamagas, Basil. 1998. "Testing the Validity of the Laffer-Curve Hypothesis." *Annales d'Économie et de Statistique* 52: 77-102. doi:https://doi.org/10.2307/20076152.
4. Diamond, Peter. 1998. "Optimal Income Taxation: An Example with a U-Shaped Pattern of Optimal Marginal Tax Rates." *American Economic Review* 88 (1): 83-95.
5. Feige, Edgar L., and Robert T. McGee. 1982. "Supply-side economics and the unobserved economy: the Dutch Laffer curve." *Economisch-statistische Berichten*.
6. Goolsbee, Austan, Robert E. Hall, and Lawrence F. Katz. 1999. "Evidence on the High-Income Laffer Curve from Six Decades of Tax Reform." *Brookings Papers on Economic Activity* 1999 (2): 1-64. doi:https://doi.org/10.2307/2534678.

- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020)
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المُتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (سبتمبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة (يناير 2021).
- العدد التاسع عشر: استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية (أبريل 2021).
- العدد العشرون: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة (يونيو 2021).
- العدد الحادي والعشرون: تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية في الدول العربية (أغسطس 2021).
- العدد الثاني والعشرون: "اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة": مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية.

- 20. صندوق النقد العربي. 2020. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد." أبو ظبي.
- 21. عبد المجيد قدي. 2003. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. 1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 22. ميثم لعيبي. 2016. المالية العامة: مقايضة الكفاءة والعدالة. عمان: دار اليازوري.

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:
www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة الأعداد التالية :

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبنية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).